Warith Scientific Journal

التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق: دراسة تحليلية في ظل التحديات الراهنة

Economic Diversification and Sustainable Development in Iraq: An Analytical Study in Light of Current Challenges

أ.م.د. كيلان اسماعيل عبدالله[1]
Asst. Prof. Dr. Gailan Ismael Abdullah
كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة سامراء
College of Administration and Economics, University of Samarra
gailan.ismail@gmail.com

أ.م.د. علاء عبدالجبار حسين[2]
Asst. Prof. Dr. Alaa Abduljabbar Hussein
كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة تكريت
College of Administration and Economics, Tikrit University
dr.alaa.al-azzawi@tu.edu.iq

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق، في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية الراهنة. يعتمد العراق بشكل أساسي على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يعرضه لتقلبات الأسعار العالمية ويؤثر سلباً على استدامة النمو الاقتصادي. لذلك، يسعى البحث إلى تسليط الضوء على أهمية التنويع الاقتصادي كاستراتيجية رئيسة لتحقيق التنمية المستدامة، واستكشاف الآليات التي من شأنها دعم هذا التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً ومرونة.

ويرتكز البحث على استخدام المنهج التحليلي الوصفي، إذ يتم دراسة البيانات الاقتصادية المتاحة، وتحليل السياسات الاقتصادية الحالية في العراق، بالإضافة إلى إجراء مقارنة مع تجارب دول أخرى استطاعت تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويتناول البحث التحديات التي تواجه عملية التنويع الاقتصادي في العراق، مثل نقص الاستثمارات، ضعف البنية التحتية، والتحديات الإدارية والفساد، مع التركيز على القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة كبدائل حيوية. كما يناقش البحث تأثير الأزمات السياسية والأمنية على الاستراتيجيات التنموية.

ومن خلال التحليل، يتوصل البحث إلى أن العراق بحاجة إلى استراتيجيات مبتكرة وشاملة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما أن أبرز الاستنتاجات تشير إلى ضرورة تحسين البيئة الاستثمارية، دعم الابتكار التكنولوجي، وتعزيز الشراكات الدولية في مجال التنمية. كما أظهر البحث أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تفعيل السياسات البيئية والاجتماعية إلى جانب الاقتصادية.

وفي الختام، يقدم البحث عدداً من التوصيات، أبرزها تطوير سياسات اقتصادية تدعم التنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط، تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة لمكافحة الفساد، وتوفير الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية. كما يدعو البحث إلى ضرورة تبني استراتيجيات تعليمية وتدريبية لبناء رأس المال البشري اللازم لدعم القطاعات الجديدة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، الاستدامة الاقتصادية، الاستراتيجيات التنموية.

Abstract:

This research aims to study the relationship between economic diversification and sustainable development in Iraq, in light of the current economic and political challenges. Iraq relies primarily on the oil sector as its main source of revenue, which exposes it to global price fluctuations and negatively affects the sustainability of economic growth. Therefore, the study seeks to highlight the importance of economic diversification as a key strategy to achieve sustainable development and to explore mechanisms that support this transition towards a more diversified and resilient economy.

The research is based on a descriptive analytical approach, studying available economic data, analyzing current economic policies in Iraq, and conducting a comparison with the experiences of other countries that have successfully achieved economic diversification and sustainable development. The study addresses the challenges facing the economic diversification process in Iraq, such as investment shortages, weak infrastructure, administrative challenges, and corruption, with a focus on non-oil sectors such as agriculture, industry, and tourism as vital alternatives. The research also discusses the impact of political and security crises on development strategies.

Through the analysis, the study concludes that Iraq needs innovative and comprehensive strategies to achieve economic diversification and sustainable development. Key findings indicate the necessity to

improve the investment environment, support technological innovation, and enhance international development partnerships. The research also shows that achieving sustainable development requires the activation of environmental and social policies alongside economic ones.

In conclusion, the study provides several recommendations, the most prominent of which are developing economic policies that support economic diversification away from oil, enhancing transparency and good governance to combat corruption, and providing incentives to attract foreign investments. The research also calls for adopting educational and training strategies to build the human capital necessary to support emerging sectors.

Keywords: Economic Diversification, Sustainable Development, Economic Sustainability, Development Strategies.

المقدمة:

يعد التنويع الاقتصادي أحد الركائز الأساسية التي تساهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية لأي دولة، ويعد مكوناً حيوياً لتحقيق النمو الشامل والمتوازن. يشير التنويع الاقتصادي إلى عملية توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال تطوير وزيادة الاعتماد على مجموعة من القطاعات الإنتاجية المتنوعة بدلاً من الاعتماد على قطاع واحد، مثل النفط أو الغاز. وهذا التنويع يسهم في تقليل المخاطر الاقتصادية الناتجة عن تقلبات الأسواق العالمية ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. ومن ناحية أخرى، يشكل مفهوم التنمية المستدامة بُعداً أكثر شمولية، إذ يتجاوز مجرد تحقيق النمو الاقتصادي ليشمل أيضاً الجوانب البيئية والاجتماعية. كما تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، مع ضمان استدامة الموارد الطبيعية ورفاهية الأجيال المقبلة. ومن هنا، يرتبط التنويع الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة، إذ يمثل خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد مرن وقادر على التكيف مع التحديات الداخلية والخارجية.

وفيما يخص الاقتصاد العراقي، يشكل الاعتماد الكبير على قطاع النفط المصدر الرئيس للإيرادات العامة مصدراً رئيساً للمخاطر التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي. إذ يواجه العراق تقلبات مستمرة في أسعار النفط العالمية، مما يعكس تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي ويعطل الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة. ورغم الإمكانيات الضخمة التي يمتلكها العراق في مجالات أخرى مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة، إلا أن تلك القطاعات لا تزال غير مستغلة بشكل كافٍ مقارنةً بقطاع النفط. لذلك، يعد التنويع الاقتصادي خطوة حيوية نحو الحد من الاعتماد على النفط وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. ويتطلب ذلك تحسين بيئة الأعمال، وتطوير السياسات الاقتصادية المناسبة، وكذلك تحسين البنية التحتية وتشجيع الاستثمارات في القطاعات غير النفطية. كما أن استدامة النمو الاقتصادي في العراق لن تتحقق دون تحقيق توازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، خاصة في ظل التحديات السياسية والأمنية المستمرة.

مشكلة البحث:

إن الاعتماد المفرط في الاقتصاد العراقي على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات يشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني. هذا الاعتماد يؤدي إلى تعرض الاقتصاد لتقلبات حادة نتيجة لتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يعوق استدامة النمو الاقتصادي في البلاد. فضلاً عن ذلك، يقتصر التنوع في القطاعات الاقتصادية على محدودية القطاعات الإنتاجية، مما يعكس ضعفاً في بناء قاعدة اقتصادية متنوعة تساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. لذا، يبرز التساؤل حول إمكانية تحفيز التنويع الاقتصادي كأداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، وما هي السياسات والاستراتيجيات التي يجب تبنيها للتغلب على التحديات المرتبطة بهذا التحول في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها البلد.

أهمية البحث:

تكتسب دراسة التنويع الاقتصادي في العراق أهمية بالغة نظراً للدور الكبير الذي يؤديه في تحقيق التنمية المستدامة. فمن خلال التنويع الاقتصادي، يمكن تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق نمو اقتصادي متوازن يعزز من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلد. لذا يسهم هذا البحث في توضيح كيفية تطبيق هذا التحول على أرض الواقع، إضافة إلى دراسة التحديات التي تواجه عملية التنويع، مثل ضعف البنية التحتية، قلة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، والتحديات السياسية والأمنية. كما أن هذا البحث يسلط الضوء على التجارب الدولية التي نجحت في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التنويع الاقتصادي ويمكن الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في أن التنويع الاقتصادي في العراق يعد أحد العوامل الحاسمة لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يمكن أن يؤدي تبني سياسات اقتصادية تدعم القطاعات غير النفطية إلى تقليل التبعية للنفط وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى

الطويل. كما يفترض البحث أن نجاح هذا التحول يتوقف على قدرة العراق في توفير بيئة استثمارية مناسبة، وتطوير القطاعات غير النفطية، وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتشكل محركات رئيسة للنمو الاقتصادي المستدام.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى استكشاف العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق، من خلال تحليل الأبعاد المختلفة لهذه العلاقة في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية الراهنة. كما يسعى البحث إلى تقديم فهم شامل للعوامل التي تعيق تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق، مع التركيز على القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والسياحة كبدائل حيوية للاقتصاد الوطني. فضلاً عن ذلك، يهدف البحث إلى دراسة السياسات الاقتصادية الحالية وتقديم توصيات عملية تستند إلى تجارب دولية ناجحة في هذا المجال، بما يعزز قدرة العراق على تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات الاقتصادية والمالية المتاحة لدراسة واقع التنويع الاقتصادي في العراق مع التركيز على القطاعات غير النفطية وأثرها على التنمية المستدامة. وسيتم إجراء مقارنة تحليلية مع تجارب دول أخرى استطاعت تحقيق تنويع اقتصادي ناجح، وذلك لاستخلاص الدروس المستفادة وتقديم التوصيات المناسبة. كما سيشمل البحث تحليلاً لآثار التحديات السياسية والأمنية على تطبيق استراتيجيات التنويع الاقتصادي في العراق.

هيكلية البحث:

من أجل الوصول إلى هدف البحث والتثبت من صحة فرضيته، تم تقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث رئيسة. يتناول المبحث الأول الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، إذ يتم تعريف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية المستدامة. أما المبحث الثاني، فيركز على دراسة الوضع الاقتصادي في العراق، إذ يتم تحليل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي بسبب اعتماده المفرط على النفط، وأثر ذلك على استدامة النمو الاقتصادي. وفي المبحث الثالث، يتم تحليل الفرص أمام القطاعات غير النفطية كالزراعة والصناعة والسياحة لتكون محركات رئيسة للتنمية المستدامة، مع تقديم السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنويع الاقتصادي في العراق. واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات بهدف دعم عملية التنويع الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة في العراق.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية المستدامة

أولاً: تعريف التنويع الاقتصادي:

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وتوسيع نطاق الصادرات من خلال إيجاد مصادر جديدة للإيرادات بديلة عن المصادر التقليدية المعروفة. ويتضمن ذلك التخفيف من الهيمنة التقليدية للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية، بهدف ضمان تحقيق إيرادات دائمة ومستدامة. وفي نطاق الدول الريعية النفطية، يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تقليص الاعتماد على النفط وعائداته، وذلك عبر تطوير قطاعات اقتصادية أخرى وزيادة صادرات غير نفطية، فصلاً عن تنويع مصادر الإيرادات. كما يشمل هذا التحول تخفيض دور القطاع العام في الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية. كما يعرفه آخرون على أنه توزيع الاستثمارات على قطاعات متعددة من الاقتصاد بهدف تقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط على مصدر واحد أو على عدد محدود جداً من القطاعات الاقتصادية (محيسن واخرون، 2024: 611).

كما يمكن تعريف التنويع الاقتصادي أيضاً على أنه مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى توسيع نطاق السلع والخدمات التي تنتجها وتعرضها الدولة، بالإضافة إلى تغيير حصة السلع المختلفة في هيكل الصادرات الوطنية. ويشمل ذلك إدخال سلع جديدة ضمن قائمة الصادرات، وكذلك استهداف أسواق جغرافية جديدة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق بيئة مواتية للاستثمار المنتج. كما يساهم في تقليل التقلبات الاقتصادية على المدى القصير، وبالتالي يدعم استدامة الاقتصاد الكلي. ويمثل التنويع الاقتصادي، في صورته الشاملة، **عملية معقدة تتضمن عدة جوانب أساسية، أبرزها: (عبدالكاظم، 2024: 393)**

1. تنويع الإنتاج: يتمثل تنويع الإنتاج في مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة بنسب متوازنة في توليد الناتج والدخل القومي. ويستدعي هذا الاتجاه بالضرورة زيادة حصة الصناعة في الاقتصاد ككل، نظراً لدورها الحيوي في ربط مختلف القطاعات الاقتصادية وتعزيز تكاملها. وهنا، يمكن التمييز بين نوعين من تنويع الإنتاج هما **التنويع الأفقي**، الذي يهدف إلى خلق فرص ومنافع جديدة ضمن نفس القطاع الإنتاجي، مما يعني زيادة الكميات المنتجة من السلع والمنتجات المختلفة. **والتنويع العمودي**، الذي يتطلب إضافة مراحل إنتاجية جديدة للمنتجات الموجودة بالفعل، بهدف تحسين كفاءتها وزيادة قيمتها المضافة.
2. تنويع الصادرات: ويتعلق تنويع الصادرات بالاستراتيجية التي تهدف إلى زيادة وتطوير الصادرات الوطنية من خلال تقديم حوافز مادية ومعنوية للمستثمرين، بهدف تعزيز القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق العالمية. ومن خلال

هذه الاستراتيجيات، يمكن القول بأن التنويع الاقتصادي هو عملية متعددة الأبعاد تسعى إلى تحقيق توازن بين تنويع الإنتاج وتنمية الصادرات، وبالتالي تعزيز الاقتصاد الوطني.

وبذلك، تختلف التعريفات التي يقدمها الاقتصاديون لتوصيف مفهوم التنويع الاقتصادي بناءً على الزاوية التي ينظرون منها إلى هذه الظاهرة. ومع ذلك، يتفق معظمهم على أن التنويع الاقتصادي يعنى توسيع وتحسين مساهمة القطاعات الاقتصادية المتنوعة في الناتج المحلي الإجمالي، بهدف تقليل الاعتماد المفرط على قطاع واحد، خصوصاً إذا كان هذا القطاع يعتمد بشكل رئيس على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام. ويشمل التنويع الاقتصادي جهوداً لتعزيز القدرات الإنتاجية في تلك القطاعات المختلفة، دون أن يكون من الضروري أن تتمتع كل منها بميزات نسبية عالية، بهدف تحسين وضع هذه القطاعات تدريجياً بحيث تصبح بدائل قادرة على تقليل الاعتماد الكلي على المصدر الوحيد للإيرادات، مما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على المدى الطويل.

وعلى الرغم من أن تحقيق التنويع الاقتصادي يرتكز عادة على تنويع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن هذا لا يعد كافياً لتحقيق هدف التنويع في القاعدة الاقتصادية. فعلى الرغم من أهمية تنويع القطاعات الإنتاجية، يجب أن يترافق ذلك مع تنويع متغيرات اقتصادية أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدخل والإنتاج، مثل الصادرات والواردات، وإيرادات الدولة، وكذلك العمالة وإجمالي تكوين رأس المال. وهذا يستند إلى حقيقة أن التنويع الاقتصادي يمثل ظاهرة متعددة الأبعاد تتجاوز مجرد بنية الناتج المحلي الإجمالي وإسهام القطاعات المختلفة فيه، لتشمل أيضاً مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تسهم في تعزيز استدامة النمو الاقتصادي (العراقي وآخرون، 2024: 20) (الكرعاوي، 2021: 33).

ثانياً: أهمية التنويع الاقتصادي:

تتجلى أهمية التنويع الاقتصادي في كونه يعد من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام، إذ يسهم في تعزيز التحولات الهيكلية من خلال زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، مما يقلل من الاعتماد على قطاع واحد ويعزز من استقرار الاقتصاد الوطني. كما يساعد في تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن تقلبات أسعار النفط، مما يحد من تأثير الأزمات الاقتصادية. ويسهم التنويع أيضاً في تعزيز الإنتاجية من خلال تطوير رأس المال البشري وتحفيز الاستثمار في مختلف القطاعات، مما يعزز من كفاءة الأداء الاقتصادي ويؤدي بالتالي إلى تحقيق تنمية متوازنة (عبدالكاظم، 2024: 394-395) (عواد وأخرون، 2024: 195).

فضلاً عن ذلك، ينعكس التنويع الاقتصادي إيجاباً على التجارة الخارجية، إذ يؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية وتقليل المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار السلع، مما يسهم في تحقيق نمو مستدام في معدلات التبادل التجاري. كما يلعب دوراً مهماً في خلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة من خلال توسيع قاعدة الإنتاج في مختلف القطاعات. ومن ناحية أخرى، يعزز التنويع من دور القطاع الخاص عبر تشجيع ريادة الأعمال وجذب الاستثمارات، مما يخفف الأعباء عن القطاع العام ويضمن استدامة مالية طويلة الأمد. وبذلك، يعد التنويع الاقتصادي عاملاً محورياً في بناء اقتصاد قوي ومستدام قادر على مواجهة التحديات المستقبلية (الياسري والعكيلي، 2024: 586). **ويمكن تلخيص أهم مبررات التنويع الاقتصادي في الآتي: (كاظم وفياض، 2023: 367)**

1. يعد التنويع الاقتصادي أداة استراتيجية فاعلة في الحد من الظاهرة الاقتصادية المعروفة باسم "المرض الهولندي"، والتي تنشأ عندما تعتمد الدول النفطية بشكل مفرط على صادرات النفط، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة عملتها الوطنية مقارنةً بالعملات الأجنبية. هذا الارتفاع ينعكس سلباً على الاقتصاد المحلي من خلال زيادة أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يقلل من تنافسيتها في الأسواق العالمية. ومع تزايد قيمة الصادرات النفطية، تنخفض نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية، ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج المحلي غير النفطي، وزيادة الاعتماد على الواردات، الأمر الذي يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية.
2. الاعتماد الكبير على الموارد النفطية يؤدي إلى تراجع الإنتاجية في القطاعات الأخرى، مما يقلل من القدرة التنافسية للقطاع غير النفطي، ويؤثر سلباً على إمكانية خلق فرص عمل جديدة. ويظهر هذا التفاوت جلياً في إنتاجية العمل بين القطاعات المختلفة، إذ بلغت إنتاجية العمل في قطاع النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2005 نحو 1.6 مليون دولار لكل عامل، في حين لم تتجاوز إنتاجية العمل في قطاع البناء 9300 دولار فقط، مما يبرز الفجوة الواسعة بين القطاعين.
3. إضافةً إلى ذلك، فإن قطاع النفط يعد قطاعاً كثيف رأس المال، حيث يعتمد على الاستثمارات الضخمة والتكنولوجيا المتقدمة أكثر من اعتماده على العمالة البشرية، كما يتطلب مهارات متخصصة وعالية المستوى، مما يجعله غير قادر على استيعاب القوى العاملة بشكل كافٍ حتى في الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة. لذلك، يشكل التنويع الاقتصادي حلاً جوهرياً لمواجهة هذه التحديات، إذ يتيح تطوير قطاعات اقتصادية أخرى مثل الصناعة والزراعة والسياحة، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتقليل معدلات البطالة.

4. إن التنويع الاقتصادي يقلل من المخاطر الناجمة عن الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة، إذ يسهم في تحقيق استقرار أكبر في الإيرادات، ويؤدي إلى إنشاء قطاع تجارة خارجية أكثر توازناً. وبالنظر إلى أن معظم الدول النفطية تعتمد على استيراد مختلف السلع والخدمات باستثناء النفط، فإن ذلك يجعلها عرضةً للعديد من المخاطر، مثل إمكانية تعرضها لأزمات اقتصادية إذا ما واجهت عقوبات أو خلافات سياسية مع الدول المصدرة لهذه السلع. ومن هذا المنطلق، يعد تعديل هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز دور القطاعات الإنتاجية، كالزراعة والصناعة، خطوةً ضروريةً لتقليل تأثيرات الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، مما يسهم في بناء اقتصاد أكثر توازناً واستدامة قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

ثالثاً: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي:

يعد تحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل وضمان استدامتها، إلى جانب تقليل المخاطر الاقتصادية والصدمات الخارجية، من الأهداف الأساسية للتنويع الاقتصادي. لذلك، حظي هذا المفهوم باهتمام واسع في الأوساط الاقتصادية، **حيث انقسمت الرؤى حول تأثيره إلى اتجاهين فكريين رئيسيين: (العراقي وآخرون، 2024: 21-22)**

1. يتمثل الاتجاه الأول في نظرية الميزة النسبية التي قدمها ديفيد ريكاردو David Ricardo (1817)، والتي ترى أن التخصص في الإنتاج بناءً على الميزة النسبية للدولة يعزز كفاءة الأداء الاقتصادي ويشكل محفزاً قوياً للنمو. وفقاً لهذا الاتجاه، ينظر إلى التنويع الاقتصادي على أنه قد يثبط النمو بسبب تشتت الموارد وضعف الكفاءة الإنتاجية، لذلك يفضل التخصص في المجالات التي تتمتع فيها الدولة بميزة تنافسية طبيعية أو مكتسبة. ولا يزال هذا الاتجاه يحظى بتأييد بعض الاقتصاديين الذين يرون أن تركيز الدول على إنتاج وتصدير سلع معينة يرفع من كفاءتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.
2. أما الاتجاه الثاني، الذي تدعمه العديد من الدراسات الاقتصادية الحديثة، فيؤكد أن انخفاض درجة التنويع الاقتصادي والاعتماد على مصدر دخل واحد أو قطاع إنتاجي محدد يعرض الاقتصاد لمخاطر كبيرة، حيث يؤدي تركز الصادرات والإنتاج في عدد قليل من القطاعات إلى ضعف القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية. وعليه، يدعو هذا الاتجاه إلى تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال توسيع قاعدة الإنتاج وزيادة عدد القطاعات المساهمة في الدخل القومي، مما يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل التقلبات في معدلات النمو.

ويعتمد نجاح أي من الاتجاهين على طبيعة الهياكل الاقتصادية للدول ومدى تطورها. فالدول المتقدمة تستفيد من تنوع صادراتها في تعزيز نموها الاقتصادي، بينما يرى بعض الاقتصاديين أن الدول الصاعدة قد تحقق معدلات نمو مرتفعة عبر التخصص في صناعات معينة قبل أن تتجه إلى التنويع لاحقاً. أما بالنسبة للدول النامية، فإن افتقارها إلى التنويع الاقتصادي والاعتماد على تصدير المواد الأولية يعرضها لمخاطر تقلب الأسعار العالمية، مما يؤدي إلى عدم استقرار الإيرادات ويعيق قدرتها على تمويل خطط التنمية الاقتصادية، وبالتالي يحدّ من قدرتها على تحقيق معدلات نمو مستدامة.

وبالإضافة إلى نظريتي الميزة النسبية وأثر التخصص في النمو، هناك عدة نظريات اقتصادية أخرى تفسر التنويع الاقتصادي وتسلط الضوء على أهميته في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. **ويمكن الاستفادة من هذه النظريات في تصميم استراتيجيات فعالة للتنويع الاقتصادي على مستوى الدول (العيساوي وعبدالحسين، 2022: 360-362).**

أ. نظرية دورة حياة المنتج (Product Life Cycle Theory): وتفيد هذه النظرية، التي قدمها ريموند فيرنون Raymond Vernon، بأن المنتجات تمر بمراحل مختلفة من الابتكار والنمو إلى النضج والانحدار، مما يستدعي البحث المستمر عن منتجات وأسواق جديدة. ويمكن الاستفادة منها في التنويع الاقتصادي من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المبتكرة والصناعات ذات القيمة المضافة العالية، مما يعزز القدرة التنافسية ويساهم في تحقيق استدامة النمو.

ب. نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory): قدمها بول رومر وروبرت لوكاس Paul Romer & Robert Lucas، وتؤكد على أهمية الابتكار، والتعليم، ورأس المال البشري في دفع عجلة النمو الاقتصادي. ويمكن توظيف هذه النظرية في التنويع الاقتصادي من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وتحفيز الصناعات القائمة على المعرفة، وتعزيز التعليم والتدريب المهني لضمان خلق اقتصاد متنوع قادر على المنافسة العالمية.

ج. نظرية الاقتصاد القائم على المعرفة (Knowledge-Based Economy Theory): قدمها بيتر دراكر Peter Drucker، وتركز هذه النظرية على الدور المحوري للمعلومات، والتكنولوجيا، والابتكار في تعزيز النمو الاقتصادي. ويمكن الاستفادة منها في التنويع الاقتصادي عبر دعم القطاعات التكنولوجية، وتعزيز التحول الرقمي، وزيادة الاعتماد على الاقتصاد الإبداعي، مما يتيح مصادر دخل جديدة غير تقليدية.

د. نظرية التنمية غير المتوازنة (Unbalanced Growth Theory): يرى ألبرت هيرشمان Albert Hirschman أن التنمية الاقتصادية لا تحدث بشكل متوازن بين جميع القطاعات، بل تبدأ من قطاعات رئيسية تقود النمو في القطاعات

الأخرى. ويمكن توظيف هذه النظرية في التنويع الاقتصادي عبر تحديد القطاعات الاستراتيجية التي يمكن أن تكون قاطرة للنمو، مثل التصنيع المتقدم أو السياحة، ودعمها بسياسات استثمارية وتمويلية لتحفيز النمو في بقية الاقتصاد.

ه. نظرية التصنيع كقائد للنمو (Industrialization-Led Growth Theory): قدمها وليام آرثر لويس William Arthur Lewis، إذ تدعو هذه النظرية إلى تعزيز القطاع الصناعي كوسيلة لخلق فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. يمكن تطبيقها من خلال تطوير البنية التحتية الصناعية، وتحفيز الاستثمار في التصنيع، وزيادة القيمة المضافة للصناعات المحلية.

رابعاً: قياس التنويع الاقتصادي:

لقياس مدى نجاح أي بلد في تحقيق أهدافه في التنويع الاقتصادي، يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية التي تعكس مستوى التنويع ومدى تأثيره على الاقتصاد الوطني. ومن بين هذه المؤشرات: (محسن، 2023: 249)

1. نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي: تعكس الأهمية النسبية لكل قطاع ومدى تنوع القاعدة الإنتاجية للبلد.
2. نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات الوطنية: كلما ارتفعت هذه النسبة، زادت درجة التنوع الاقتصادي وقل الاعتماد على النفط.
3. تنوع مصادر تمويل الموازنة العامة: كلما تعددت مصادر الإيرادات، ارتفع مستوى التنويع الاقتصادي وانخفضت المخاطر المالية.
4. نسبة تشغيل القوى العاملة في مختلف القطاعات: التوزيع المتوازن للعمالة بين القطاعات المختلفة يدل على وجود تنويع اقتصادي واستدامة في فرص العمل.

كما يقدم بعض الاقتصاديين مجموعة أخرى من المؤشرات الاحصائية التي تستخدم لقياس مدى تركز أو تنوع النشاطات الاقتصادية، أهمها: (العراقي وآخرون، 2024: 22-24)

1. مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index - HHI):
يستخدم مؤشر هيرفيندال-هيرشمان بشكل أساسي لقياس مدى تركز أو تنوع الأسواق والقطاعات الاقتصادية. وهو مؤشر إحصائي يحسب عن طريق جمع مربعات الحصص السوقية لكل قطاع أو شركة داخل الاقتصاد، إذ تعكس القيم العالية للمؤشر مستوى عالٍ من التركز، بينما تشير القيم المنخفضة إلى تنوع أكبر، أي أنه إذا كانت قيمة المؤشر مرتفعة، فهذا يعني أن الاقتصاد معتمد على عدد قليل من القطاعات مثل النفط، مما يجعله هشاً أمام التقلبات الخارجية.
2. مؤشر جيني (Gini Index):
ويستخدم عادة لقياس توزيع الدخل وعدم المساواة، لكنه يمكن أيضاً استخدامه لقياس درجة تركز القطاعات الاقتصادية، فإذا كانت قيمة المؤشر مرتفعة، فهذا يعني وجود اعتماد كبير على عدد قليل من القطاعات، مما يشير إلى انخفاض مستوى التنويع الاقتصادي. وإذا كانت قيمة المؤشر منخفضة، فهذا يدل على توزيع متوازن للأنشطة الاقتصادية بين القطاعات المختلفة، مما يعني تنوعاً اقتصادياً أكبر.
3. مؤشر الإنتروبي (Entropy Index):
ويقيس هذا المؤشر درجة التشتت أو التنوع في النشاط الاقتصادي بين القطاعات المختلفة، فكلما زادت قيمة المؤشر، زاد التنويع الاقتصادي، إذ يشير ذلك إلى توزيع الإنتاج أو الصادرات أو الإيرادات عبر مجموعة واسعة من القطاعات. أما إذ كما انخفضت قيمة المؤشر، زاد التركز في قطاع واحد أو عدد محدود من القطاعات، مما يعني هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية. ويستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع في قياس تنوع الصادرات والقطاعات الإنتاجية.
4. مؤشر أوغايف (Ogive Index):
يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة عدم التوازن في توزيع الإنتاج أو الصادرات بين القطاعات الاقتصادية، فإذا كانت القيمة مرتفعة، فهذا يشير إلى تركيز الإنتاج في عدد قليل من القطاعات، مما يعني أن الاقتصاد غير متنوع، أما إذا كانت القيمة منخفضة، فإن ذلك يعني أن الإنتاج موزع بشكل أكثر توازناً بين القطاعات، مما يعكس تنوعاً اقتصادياً أكبر. ويستخدم هذا المؤشر غالباً في تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات أو تركز الأنشطة الاقتصادية في مناطق معينة.

خامساً: مقومات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة:

يشير تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (2006) إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية التنويع الاقتصادي، ويأتي في مقدمتها طبيعة السياسات العامة واتجاهاتها، بما في ذلك السياسات المالية والتجارية والصناعية. إذ تؤثر هذه السياسات بطرق مختلفة على التنويع الاقتصادي؛ فوجود سياسة مالية تحفيزية للاستثمار، تتضمن تخفيض الضرائب على الأرباح أو إعفاءها، إلى جانب دعم القطاعات الإنتاجية من خلال توجيه الإنفاق الحكومي نحو الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع التصديري، يسهم بشكل مباشر في تعزيز التنويع الاقتصادي. كما أن تبني سياسة تجارية تقوم على تخفيض أو إعفاء الرسوم

الجمركية على المواد الأولية المستخدمة في التصنيع، ورفع الرسوم على السلع المنافسة للمنتج المحلي، إضافةً إلى سياسات صناعية داعمة للإنتاج المحلي وتيسير حصول المستثمرين على القروض، يعدّ من الركائز الأساسية لتعزيز التنويع الاقتصادي. علاوة على ذلك، تلعب مجموعة من المتغيرات الأخرى دوراً محورياً في دعم أو عرقلة جهود التنويع، مثل توفر الموارد المادية، وحجم رأس المال البشري ومستوى تأهيله الفني، ومدى الانفتاح التجاري، وإمكانية الوصول إلى التمويل المحلي والدولي، إلى جانب التغيرات في سعر الخصم ومستويات التضخم. كما تُعدّ العوامل المؤسسية، بما في ذلك بيئة الاستثمار ومدى الاستقرار الأمني، من المحددات الرئيسة لجذب الاستثمارات التي تسهم في دعم التنويع الاقتصادي (تمرخان و الادريسي، 2024: 22).

وبذلك، من الضروري أن تعتمد الحكومات على إدارة اقتصادية فعالة تتمتع بالمصداقية، قادرة على تحليل مختلف الجوانب والمخاطر المرتبطة بالتنمية والتنويع الاقتصادي. وينبغي أن تُصاغ السياسات والاستراتيجيات بناءً على بيانات ومعلومات دقيقة حول التطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية، لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة تتناسب مع الإمكانات المتاحة. كما يُعدّ الانفتاح على الأسواق الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية عاملاً جوهرياً في تحقيق التنويع الاقتصادي، الأمر الذي يستلزم تهيئة بيئة استثمارية مواتية، مع ضمان الاستقرار الأمني والاقتصادي والبيئي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة الفعالة لسياسات سعر الصرف تعد ضرورية لتجنب أي ارتفاع غير مرغوب في أسعار الصرف الحقيقية نتيجة للإصلاحات الاقتصادية الجديدة.

كما يؤدي التنويع الاقتصادي دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد، ما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل التقلبات المالية التي قد تعيق عملية التنمية. فمن خلال تنويع مصادر الدخل، يصبح الاقتصاد أكثر قدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية، مثل تقلبات أسعار السلع الأساسية، مما يعزز استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما أن تعزيز التنويع الاقتصادي يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر خلق فرص عمل في مختلف القطاعات، مما يقلل من معدلات البطالة ويعزز مستويات المعيشة، وهو أحد الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة.

فضلاً عن ذلك، فإن تبني سياسات اقتصادية تحفز الاستثمار في القطاعات المستدامة مثل الطاقة المتجددة، والصناعات الخضراء، والزراعة المستدامة، يسهم في تقليل البصمة البيئية للاقتصاد، مما يدعم تحقيق الاستدامة البيئية. كما أن تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال دعم الابتكار والتكنولوجيا يضمن تطوير أنشطة اقتصادية أقل استهلاكاً للموارد الطبيعية، وأكثر كفاءة في استغلالها، مما يعزز استدامة الموارد للأجيال القادمة. ومن هنا، فإن التكامل بين سياسات التنويع الاقتصادي واستراتيجيات التنمية المستدامة يعدّ شرطاً ضرورياً لتحقيق نمو اقتصادي متوازن، يراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آنٍ واحد (فقير ويوسفات، 2020: 3-4).

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في العراق

يعاني الاقتصاد العراقي من تحديات كبيرة نتيجة اعتماده المفرط على القطاع النفطي، مما يجعله عرضة للتقلبات الحادة في أسعار الطاقة العالمية، ويحدّ من تنوع مصادر الدخل. وقد أدى هذا الاعتماد إلى تراجع دور القطاعات الإنتاجية الأخرى، مثل الصناعة والزراعة، وضعف قدرتها على خلق فرص العمل وتعزيز الاستدامة الاقتصادية. لذا، تبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية تهدف إلى تنويع الاقتصاد، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز بيئة الأعمال لتحقيق نمو مستدام. لذا، يناقش هذا المبحث واقع الاقتصاد العراقي، والتحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي بسبب اعتماده المفرط على النفط، وأثر ذلك على استدامة النمو الاقتصادي.

أولاً: الوضع الاقتصادي في العراق:

يواجه الاقتصاد العراقي تحديات هيكلية عميقة جعلته غير مستقر وعرضة للصدمات الاقتصادية، إذ شهد تقلبات حادة منذ ثمانينيات القرن الماضي نتيجة الحروب المتعاقبة، فضلاً عن الأزمات التي تلت عام 2003. وقد انعكست هذه التحديات على المؤشرات الاقتصادية، إذ ارتفعت معدلات البطالة والتضخم، وازدادت الضغوط المالية بسبب العجز المستمر في الموازنة العامة، لا سيما مع تعطل الصادرات النفطية وتأثير ذلك على هيكل التجارة الخارجية والميزان التجاري. كما أسهمت الديون الخارجية الكبيرة المستحقة لصالح الدول المتقدمة والمؤسسات الاقتصادية الدولية في تفاقم الأعباء الاقتصادية، مما أدى إلى تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، ظل الاقتصاد العراقي مرتبطاً بشكل مباشر بالإيرادات النفطية، ما يعكس اعتماده شبه الكلي على هذا المورد الأحادي. ورغم رفع العقوبات الاقتصادية عام 2003، لا تزال التحديات المتعلقة بتنويع الاقتصاد قائمة، حيث يشكل غياب التنويع عقبة رئيسة أمام تحقيق نمو اقتصادي مستدام (موسى، 2020: 103).

إن الاقتصاد العراقي يمتلك مقومات اقتصادية جوهرية يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنويع الاقتصادي، ومن أبرزها: (محسن، 2023: 251-254)

1. الموارد الطبيعية:

أ. الأراضي الصالحة للزراعة: تبلغ المساحة الكلية للعراق 435.52 ألف كيلومتر مربع، منها 47 مليون دونم صالحة للزراعة، أي ما يعادل 26% من إجمالي المساحة. ومع ذلك، لا يستغل منها سوى 28%، ما يؤدي إلى مشكلات بيئية

مثل التصحر وزيادة الملوحة. واستثمار هذه الأراضي يمكن أن يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الاقتصاد الزراعي.

ب. النفط الخام: يعد النفط المورد الأساسي للاقتصاد العراقي، إذ يمتلك العراق 145 مليار برميل من الاحتياطي المؤكد، ما يجعله ثالث أكبر دولة عالمياً بعد السعودية وإيران. وتتركز الاحتياطيات في البصرة (59%)، كركوك (12%)، ميسان (7.9%)، وذي قار (4.5%). ومع ذلك، فإن ضعف الاستثمارات في الصناعات التكريرية والبتروكيميائية حال دون تحقيق أقصى استفادة من هذا القطاع.

ج. الغاز الطبيعي: يحتل العراق المرتبة الـ 13 عالمياً في احتياطي الغاز المؤكد بـ 3,714 مليار متر مكعب، ويعتمد بنسبة 70% على الغاز المصاحب. إلا أن 52% من إنتاج الغاز يحرق دون استغلال، ما يؤدي إلى خسائر اقتصادية ضخمة وتلوث بيئي. يمكن لتطوير الصناعات البتروكيميائية والاستثمار في البنية التحتية للغاز أن يسهم في تقليل هذه الخسائر وتعزيز الاقتصاد.

د. الموارد المائية: يتمتع العراق بثروة مائية من نهري دجلة والفرات، إلى جانب المياه الجوفية التي تقدر بحوالي 6 مليارات متر مكعب. ومع ذلك، تواجه البلاد تحديات في الأمن المائي بسبب شح الموارد والتغيرات المناخية، مما يتطلب سياسات متقدمة لإدارة المياه ودعم القطاع الزراعي.

2. الموارد البشرية: يمثل النمو السكاني عاملاً رئيساً في الاقتصاد العراقي، إذ بلغ معدل النمو 3.6% بين 1980 و2015، وارتفع عدد السكان من 13.6 مليون إلى 36.9 مليون نسمة. وتضم الفئات العمرية الشابة نسبة كبيرة من السكان، حيث يشكل من هم دون 15 عاماً حوالي 40%، بينما تمثل الفئة النشطة اقتصادياً (15-64 عاماً) أكثر من 55%. وتوظيف هذه الطاقات البشرية بكفاءة عبر تحسين التعليم والتدريب يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ونلاحظ من الجدول (1) أن القطاع النفطي ظل المصدر الرئيس للإيرادات الاقتصادية للعراق، وقد شهد تراجعاً نسبياً في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفض من 68.85% عام 2004 إلى نطاق 30-50% في السنوات الأخيرة. ويرجع ذلك إلى التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية، وعدم القدرة على استغلال الموارد النفطية بكفاءة، فضلاً عن تأثير الأزمات السياسية والأمنية التي عرقلت الاستثمارات في القطاع. وعلى الرغم من التعافي الجزئي للإنتاج بعد 2010، إلا أن العراق لم يحقق قفزات نوعية في تطوير الصناعات البتروكيميائية أو استغلال الغاز المصاحب، مما أبقى الاقتصاد معتمداً على بيع النفط الخام بدلاً من تعزيز القيمة المضافة. هذا الاعتماد الريعي يجعل البلاد عرضة للصدمات الخارجية، مما يستوجب استراتيجيات لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط (نعمة واخرون، 2024: 214).

أما القطاع الخدمي يعد المحرك الأكثر ديناميكية في الاقتصاد العراقي، إذ ارتفعت مساهمته بشكل ملحوظ من 21.79% عام 2004 إلى 37.22% عام 2021، متجاوزاً بذلك العديد من القطاعات التقليدية. ويعزى هذا النمو إلى توسع خدمات الاتصالات والتكنولوجيا، وارتفاع التحويلات المالية، إضافة إلى انتقال جزء كبير من القوى العاملة من القطاعات الإنتاجية إلى الأعمال الخدمية نتيجة تراجع الصناعة والزراعة. ورغم هذا التوسع، إلا أن القطاع لا يزال يعاني من ضعف البنية التحتية، وانخفاض جودة الخدمات الحكومية، مما يحد من قدرته على تحقيق تنمية مستدامة. لذا، فإن تطوير هذا القطاع يتطلب تحسين بيئة الأعمال، وزيادة الاستثمارات في الخدمات الحديثة مثل التكنولوجيا المالية والسياحة الخدمية، لتعزيز دوره في الاقتصاد (الشمري، 2023: 41-42).

الجدول (1) نسبة مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2022)

السنة	القطاع الزراعي %	قطاع الصناعات التحويلية %	القطاع السياحي %	القطاع الخدمي %	القطاع النفطي %
2004	8.40	1.02	0.12	21.79	68.25
2005	6.93	1.76	0.65	24.84	57.96
2006	6.88	1.32	0.39	23.69	57.83
2007	6.13	1.54	0.87	23.95	55.47
2008	5.82	1.63	0.90	24.25	53.18
2009	5.76	1.68	1.37	20.54	43.29
2010	4.92	2.61	1.34	26.70	45.39
2011	3.84	2.26	0.91	25.62	53.37
2012	5.22	2.28	0.83	24.15	55.73
2013	5.16	2.72	0.09	20.27	50.04
2014	4.50	2.29	0.06	21.90	46.21
2015	4.10	1.87	0.05	22.58	44.08
2016	4.70	2.12	0.21	23.60	31.28

30.09	30.24	0.24	2.02	4.90	2017
39.45	29.68	0.42	2.60	4.08	2018
42.95	29.74	0.39	1.93	3.80	2019
51.32	29.64	0.30	1.83	2.90	2020
44.53	37.22	0.35	1.86	3.96	2021
46.68	28.30	0.40	2.02	2.10	2022

المصدر:

- **الخزرجي، أحمد يونس جبار (2024). أثر تنويع مصادر الدخل في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022). مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (20)، العدد (66)، (الجزء الثاني)، 59-80.**
- **عبدالكاظم، زينة شاكر (2024). السياسة المالية وأثرها في التنويع الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية للمدة (2004-2022). مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (16)، العدد (2)، 386-408.**

وقد شهد القطاع الزراعي تراجعاً مستمراً في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفض من 8.40% عام 2004 إلى 2.10% عام 2022، مما يعكس أزمة هيكلية تهدد الأمن الغذائي في البلاد. ويعود هذا التراجع إلى عوامل متعددة، أبرزها نقص الموارد المائية بسبب التغيرات المناخية والسدود التي أقامتها الدول المجاورة، إضافة إلى ضعف الدعم الحكومي، وغياب الاستثمارات في التقنيات الزراعية الحديثة. كما أدت الهجرة الريفية المتزايدة إلى تراجع النشاط الزراعي، مما زاد من اعتماد البلاد على الاستيراد في تأمين احتياجاتها الغذائية. ولإعادة إحياء هذا القطاع، لا بد من تنفيذ سياسات إصلاحية تشمل تحسين إدارة الموارد المائية، دعم الفلاحين، وتحفيز الاستثمار في الزراعة الذكية والمستدامة.

بينما ظل قطاع الصناعات التحويلية يعاني من ضعف مزمن، إذ لم تتجاوز مساهمته 2.72% في أفضل حالاته، ما يعكس عدم قدرة العراق على بناء قاعدة صناعية قوية رغم توفر الموارد الطبيعية واليد العاملة. ويرجع هذا التراجع إلى عدة عوامل، أبرزها الاعتماد المفرط على النفط، وضعف الاستثمارات، فضلاً عن غياب السياسات الصناعية الفعالة التي تحمي المنتج المحلي من المنافسة غير العادلة مع البضائع المستوردة. كما أدى تضرر البنية التحتية بسبب الحروب والاضطرابات الأمنية إلى إغلاق العديد من المصانع، مما فاقم معدلات البطالة وزاد من الاعتماد على الاستيراد. ولتحقيق نهضة صناعية، يجب تبني سياسات تشجيعية للصناعات التحويلية، وتقديم حوافز للاستثمار الصناعي، مع فرض إجراءات حمائية للمنتجات الوطنية لتعزيز دور القطاع في النمو الاقتصادي (حسين، 2023: 165-167).

وعند ملاحظة واقع القطاع السياحي في العراق الذي يتوفر فيه إمكانات غير مستغلة، رغم امتلاك العراق مواقع سياحية دينية وأثرية ذات قيمة عالمية، فإن القطاع السياحي لم يسهم سوى بنسبة هامشية في الاقتصاد، إذ لم تتجاوز مساهمته 1.37% حتى في أفضل السنوات، وشهد تراجعاً متواصلاً حتى وصل إلى 0.40% في 2022. يعود هذا الأداء الضعيف إلى غياب الاستقرار الأمني، وضعف البنية التحتية، وعدم وجود خطط فعالة لاستغلال السياحة الدينية والثقافية. وعلى الرغم من توافد ملايين الزوار سنوياً إلى العتبات المقدسة في النجف وكربلاء، إلا أن ضعف الخدمات والفوضى التنظيمية قلل من العائد الاقتصادي لهذا النشاط. ولإطلاق إمكانات هذا القطاع، يحتاج العراق إلى تطوير بيئة سياحية متكاملة تشمل تحسين الأمن، تحديث المرافق، والاستثمار في الترويج للسياحة الدينية والتراثية، مما قد يجعله مصدراً رئيساً لتنويع الاقتصاد.

ومما تقدم، يظهر تحليل القطاعات الاقتصادية أن الاقتصاد العراقي لا يزال يعاني من الاعتماد المفرط على النفط، رغم بعض التحولات التدريجية نحو قطاعي الخدمات والسياحة. ومع استمرار تراجع الزراعة والصناعة، تظل البلاد عرضة لصدمات الأسواق العالمية، مما يستوجب إعادة هيكلة شاملة للاقتصاد. إن تحقيق التنويع الاقتصادي يتطلب تبني سياسات إصلاحية جريئة، تشمل تحفيز الصناعات التحويلية، تطوير الزراعة المستدامة، استغلال الموارد الطبيعية مثل الغاز والفوسفات، وتعزيز قطاع السياحة كرافد اقتصادي مستقر. وبدون هذه الإصلاحات، سيظل الاقتصاد العراقي هشاً أمام التغيرات العالمية، مما يهدد استدامة النمو على المدى الطويل.

كما يمكن تحليل هشاشة البلد والنظام الاقتصادي وفق المؤشرات الدولية، إذ إن تحديد مدى عمق هشاشة البلد ونظامه الاقتصادي القائم يتطلب الاستناد إلى مؤشرات دولية تعتمد في تحليل المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والنقدية ذات الصلة بواقع الاقتصاد. ومن بين هذه المؤشرات، يبرز مؤشر "تحول برتلسمان" (Bertelsmann Transformation Index)، الذي يقيس مستوى التنمية وإدارة عمليات التحول السياسي والاقتصادي، لا سيما في الدول النامية والدول التي تمر بمراحل انتقالية. ويجري نشر بيانات هذا المؤشر كل عامين منذ عام 2006، شاملاً (129) دولة، إذ يعنى بتحليل النجاحات والإخفاقات في الأداء الحكومي، مع ترتيب الدول ومقارنة جودة عمل حكوماتها استناداً إلى معايير الديمقراطية الدستورية. ويعكس الجدول (2) ترتيب العراق ضمن قائمة الدول المشمولة بالمؤشر خلال المدة (2006-2020).

الجدول (2) مؤشر تحول برتلسمان بالنسبة للعراق من أصل 129 دولة

السنة	مؤشر تحول برتلسمان	ترتيب العراق من أصل 129 بلد
2006	2.79	104
2008	3.23	106
2010	3.95	106
2012	4.22	103
2014	4.07	102
2016	3.53	111
2018	3.75	106
2020	4.04	108

المصدر: الياسري، نغم حميد عبدالخضر، و العكيلي، رباب ناظم خزام (2024). هشاشة الاقتصاد العراقي ومتطلبات التنويع الاقتصادي. مجلة وارث العلمية، المجلد (6)، (عدد خاص)، 584-594.

وتظهر بيانات الجدول أن العراق حصل عام 2006 على درجة (2.79)، محتلاً المرتبة (104) بين الدول المشمولة بالمؤشر. وفي الأعوام (2008-2010)، ارتفعت قيمة المؤشر إلى (3.23) و(3.95)، ما جعل العراق يحتفظ بالمرتبة (106) في كلا العامين. وفي السنوات اللاحقة، استقرت قيمة المؤشر عند مستويات متقاربة، حيث بلغت (4.04) في عام 2020، ليحتل العراق المرتبة (108) بين الدول المشاركة في المؤشر.

إن تدني قيمة المؤشر يعكس ضعف إدارة السياسة الاقتصادية السائدة في البلد، مما أدى إلى تداعيات سلبية على الاقتصاد العراقي، وأثر في مسارات التنمية والاستثمارات المحلية والأجنبية. وقد أسهمت حالة عدم الاستقرار في ارتفاع مؤشر هشاشة الدولة العراقية خلال المدة (2005-2020)، إذ تراوحت قيمته بين (95) كحد أدنى و(111) كحد أعلى، وهو مستوى مرتفع عند مقارنته ببقية الدول. كما يلاحظ أن ترتيب العراق ضمن هذا المؤشر خلال المدة ذاتها قد تراوح بين (4-17)، وهو ترتيب متدني للغاية، يكشف عن عمق وتجذر الاختلالات الهيكلية في الدولة، مما يرسخ هشاشتها المؤسسية. ومن الجدير بالذكر أن تحقيق ترتيب أعلى في هذا المؤشر يعد مؤشراً على الأداء الأفضل، بينما يشير انخفاض قيمة مؤشر الهشاشة إلى تحسن أداء الدولة والتزامها بسياسات اقتصادية سليمة كما موضح في الجدول (3) الآتي:

الجدول (3) تطور مؤشر هشاشة الدولة العراقية خلال المدة (2005-2020)

السنة	مؤشر الهشاشة	ترتيب العراق	السنة	مؤشر الهشاشة	ترتيب العراق
2005	103.2	4	2013	103.9	11
2006	109.0	6	2014	102.2	13
2007	111.4	7	2015	104.4	12
2008	108.6	8	2016	104.7	11
2009	108.6	8	2017	105.4	10
2010	107.3	9	2018	102.21	11
2011	104.8	9	2019	99.1	13
2012	104.3	10	2020	95.94	17

المصدر: الياسري، نغم حميد عبدالخضر، و العكيلي، رباب ناظم خزام (2024). هشاشة الاقتصاد العراقي ومتطلبات التنويع الاقتصادي. مجلة وارث العلمية، المجلد (6)، (عدد خاص)، 584-594.

ثانياً: التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي:

نلاحظ أن الاقتصاد العراقي شهد منذ عام 2004 تحولات جوهرية نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية. وارتكزت السياسة الاقتصادية في العراق خلال هذه الفترة على إعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية، وتحرير الأسواق، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. بيد إن تحقيق العراق لفوائض مالية ضخمة بفعل عائدات النفط بعد عام 2004 لم يؤتِ ثماره إذ افتقرت السياسات الاقتصادية إلى الاستدامة والتنويع مما أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية. ولا يزال الاقتصاد العراقي يواجه تحديات هيكلية ومؤسسية، أبرزها الاعتماد المفرط على النفط، ضعف القطاعات الإنتاجية، تفشي الفساد، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. إن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال تعزيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية، وتطوير البنية التحتية، وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. **ومن بين أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي: (محسن، 2023: 254-256) (الغرابي والحلو، 2022: 25-29)**

1. الاعتماد على النفط وتأثيراته الاقتصادية: يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً بامتياز، إذ يعتمد بشكل شبه كلي على قطاع النفط. فقد شكلت العائدات النفطية أكثر من 90% من إيرادات الدولة و60% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم السنوات

بعد عام 2004. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في أسعار النفط بين عامي 2010 و2014، والذي وفر للعراق فوائض مالية ضخمة، إلا أن غياب التخطيط الاقتصادي الرشيد والتوزيع غير المتكافئ للموارد أدى إلى عدم تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية خارج القطاع النفطي. ومع الانخفاض الحاد في أسعار النفط عام 2014، واجه العراق أزمةً مالية خانقة أثرت بشكل مباشر على الإنفاق العام والاستثمارات الحكومية.

2. ضعف القطاعات غير النفطية: لم يتمكن العراق من تطوير قطاعات إنتاجية بديلة تعزز من التنويع الاقتصادي، إذ استمرت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات متدنية. فعلى سبيل المثال، لم تتجاوز مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 1.5% بحلول عام 2020، في حين كان هذا القطاع يشكل أكثر من 14% خلال عقد الثمانينيات. كما تراجع القطاع الزراعي الذي كان يعد أحد أهم مصادر الدخل والتوظيف، إذ انخفضت مساهمته من 9% عام 2002 إلى أقل من 3% بحلول 2022، نتيجة لضعف الدعم الحكومي، وعدم كفاءة أنظمة الري، والتغيرات المناخية.
3. معدلات الفقر والبطالة: على الرغم من الإيرادات النفطية الكبيرة، ظل العراق يعاني من معدلات فقر مرتفعة، إذ أشارت التقارير الرسمية إلى أن نسبة الفقر في العراق بلغت 22.5% عام 2014، وارتفعت إلى 31.7% عام 2020 نتيجةً للأزمات الاقتصادية وأثر جائحة كورونا. أما البطالة، فقد ظلت عند مستويات مرتفعة، إذ سجلت 14% عام 2019، وارتفعت إلى أكثر من 16% في 2021. وتعد بطالة الشباب من أكبر التحديات الاقتصادية، إذ يواجه أكثر من 30% من الشباب في العراق صعوبة في العثور على وظائف بسبب محدودية الفرص خارج القطاع الحكومي.
4. تحديات الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية: يعد الفساد الإداري والمالي من أبرز العوامل التي عرقلت التنمية الاقتصادية في العراق، إذ احتل العراق مراتب متأخرة في مؤشر مدركات الفساد العالمي، فكان ترتيبه 160 من أصل 180 دولة في عام 2022 وفق تقرير منظمة الشفافية الدولية. أدى الفساد إلى إهدار مليارات الدولارات من العائدات النفطية، وتراجع فعالية الاستثمارات العامة، وتدهور البنية التحتية، مما أثر سلباً على بيئة الأعمال والاستثمار.
5. العجز المالي والدين العام: تفاقمت مشكلة العجز المالي في العراق، خاصة بعد انخفاض أسعار النفط عام 2014، مما دفع الحكومة إلى الاعتماد على الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل العجز. ارتفع الدين العام من 50 مليار دولار في 2013 إلى أكثر من 115 مليار دولار بحلول 2021، مما زاد من الضغوط المالية على الاقتصاد. كما بلغ العجز في الموازنة العامة لعام 2023 حوالي 20 تريليون دينار عراقي نتيجة لارتفاع النفقات التشغيلية، وخاصة رواتب القطاع العام التي تستنزف ما يقارب 60% من إجمالي الإنفاق الحكومي.

ولمعالجة التحديات الاقتصادية في العراق فإن ذلك يتطلب تبني سياسات استراتيجية موجهة لتحسين الحوكمة الاقتصادية، وتنمية الموارد البشرية، وتنويع الاقتصاد، والاستثمار الفعّال في البنية التحتية، لتجاوز المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. **ومن أهم هذه المعالجات: (شاكر واخرون، 2022: 264-266) (العيساوي وعبدالحسين، 2022: 366-373)**

1. معالجة الفساد: يتطلب التصدي للفساد تفعيل دور الجهات المعنية مثل السلطة التشريعية، ديوان الرقابة المالية، هيئة النزاهة، والسلطة القضائية، لضمان وضع قوانين صارمة لمكافحة الفساد، ومراقبة تطبيقها بفعالية. يجب أن تُسهم هذه المؤسسات في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تشجيع ثقافة النزاهة، وفرض العقوبات على الفاسدين لضمان تقديم الخدمة العامة بفعالية وكفاءة.
2. النهوض بالبنى التحتية: تعد البنى التحتية أساساً لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تساهم في تقليل التكاليف على المستثمرين وتعزز بيئة الأعمال، من خلال تحسين مرافق مثل المياه والصرف الصحي، الطرق والجسور، النقل، والاتصالات، يمكن جذب الاستثمارات وتعزيز التنويع الاقتصادي. ولتجاوز نقص التمويل الداخلي، يجب توجيه التمويل الخارجي وتنشيط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
3. الاهتمام برأس المال البشري: يعد تحسين التعليم وتطوير المهارات من الأولويات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية. توفير بيئة تعليمية فعّالة من خلال بناء المدارس والجامعات، بالإضافة إلى دعم التعليم المهني والمراكز البحثية، سيسهم في رفع كفاءة العمالة وزيادة إنتاجية الاقتصاد. كما أن تعزيز رأس المال البشري من خلال الاهتمام بالبحوث الاقتصادية سيساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية تسهم في التنويع الاقتصادي.
4. تنويع مصادر الطاقة: من خلال العمل على تنويع مصادر الطاقة بين الناضبة والمتجددة، بما في ذلك إضافة الغاز الطبيعي كمصدر بديل للنفط، يمكن تقليل تأثير تقلبات أسعار النفط. علاوة على ذلك، سيمنح هذا التنويع العراق القدرة على التحكم في السياسة النفطية الدولية، ويعزز استدامة القطاع النفطي عبر استغلال أوسع للمصادر الطبيعية. كما يمكن توسيع الصناعات النفطية التحويلية لتقليل الاعتماد على النفط الخام.
5. التخلص من المرض الهولندي: لتجنب الآثار السلبية للاعتماد على النفط، يجب أن يكون القطاع النفطي محركاً لتنمية القطاعات الأخرى بدلاً من إعاقة تطورها. من خلال اتباع سياسات اقتصادية متكاملة في المجالات النقدية والمالية، يمكن

استثمار عائدات النفط في تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى، مما يساهم في التنويع الاقتصادي ويحد من التأثيرات السلبية الناتجة عن الاعتماد المفرط على النفط.

المبحث الثالث: فرص التنويع الاقتصادي في العراق واستراتيجيات تطويره

يعاني الاقتصاد العراقي من تحديات كبيرة نتيجة اعتماده المفرط على النفط، مما يجعله عرضة للتقلبات العالمية ويحدّ من تنوع مصادر الدخل. هذا الاعتماد أدى إلى تراجع دور القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والزراعة، مما يؤثر على فرص العمل والاستدامة الاقتصادية. ومع ذلك، هناك فرص كبيرة في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة. لتحقيق ذلك، يتطلب الأمر تبني سياسات اقتصادية تشجع الاستثمار، وتحفز التنوع الاقتصادي، وتعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان استدامة النمو وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي.

أولاً: تحليل فرص التنويع الاقتصادي في العراق:

يشير تقرير البنك الدولي إلى المسارات الرئيسة التي يمكن أن يعتمدها العراق لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، متناولاً القيود التي تعرقل بلوغ الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بهذه المسارات، ومقدماً توصيات فنية للإصلاحات اللازمة. **كما يقترح التقرير آليات لتكوين حلقة إيجابية بين النمو والاستقرار الاقتصادي، تتجاوز حدود التوصيات التقليدية، منها (كاظم وفياض، 2023: 374-376)**

1. الانتقال من النموذج الريعي إلى النموذج التنموي للإدارة المالية: يعد التحول من نموذج اقتصادي يعتمد على التوزيع الريعي إلى آخر يرتكز على التنمية الاقتصادية أمراً حاسماً لنجاح الإصلاحات المالية في العراق. إذ تعيق الفيدرالية غير المستقرة قدرة الدولة على توليد الإيرادات، إذ تؤدي إلى استحواذ بعض الجهات الفاعلة غير الحكومية على الموارد عند مصدرها، بالإضافة إلى تأخير تفويض نقل الموارد المالية، مما يحد من الكفاءة المؤسسية للحكومات الإقليمية والمحلية. كما أن النزاعات بين مستويات الحكم المختلفة تضعف الإطار القانوني والمؤسسي للنظام الفيدرالي، مما يعرقل تنفيذ السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية وتقديم الخدمات. وطالما بقيت الفيدرالية محكومة بمنطق "اللعبة الصفرية"، حيث ينظر إلى أي مكسب تحققه جهة حكومية على أنه خسارة لجهة أخرى، واستمر التركيز على تقاسم الإيرادات الريعية بوصفه الغاية الأساسية للنظام الفيدرالي المالي، فإن الخلافات السياسية ستظلّ قائمة دون حلول حاسمة، مما يعوق العراق عن الخروج من فخّ البحث عن الكسب الريعي.
2. التقليل من الاعتماد على عائدات النفط: رغم امتلاك العراق خامس أكبر احتياطي نفطي مؤكد عالمياً، فإن الاعتماد المفرط على النفط للحفاظ على مستويات المعيشة قد لا يكون مستداماً على المدى الطويل. تشير التقديرات إلى أن الاحتياطي النفطي الحالي قد يكفي لفترة تتراوح بين (80–85) عاماً، شريطة بقاء الطلب العالمي مستقراً. ومع ذلك، فإن أي انخفاض في الطلب العالمي، كما حدث خلال أزمة جائحة كورونا، أو نتيجة للتطورات التكنولوجية والتحولات المناخية، قد يفرض على العراق تسريع وتيرة التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً. لذا، فإن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتطلب تعزيز القطاعات غير النفطية، بحيث تصبح قادرة على توفير مستويات معيشية مناسبة بعيداً عن التقلبات التي تشهدها أسواق النفط.
3. الاستثمار في البنية التحتية لتعزيز الإنتاجية الاقتصادية: مع انتهاء العمليات العسكرية الكبرى ضد تنظيم داعش، أصبح بالإمكان توجيه الجهود نحو الاستثمار في البنية التحتية لتعزيز التنمية الاقتصادية المتنوعة. غير أن معدلات الاستثمار في العراق لا تزال متدنية مقارنة بنظرائه في المنطقة، حيث يتم توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات إلى قطاع النفط، فيما شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في نسبة الإنفاق الحكومي المخصص للاستثمارات، إذ انخفضت من (41%) عام 2014 إلى ما يقارب (17%) عام 2018. ولمواجهة هذه التحديات، يتعين على العراق إعادة بناء رأسماله الاستثماري من خلال التركيز على مشاريع البنية التحتية التي تعزز الإنتاجية وتدعم القطاعات غير النفطية، مثل تطوير المنافذ التجارية والحدودية، وتحسين شبكات المياه والتنمية الريفية، مما قد يعود بالنفع على قطاع الزراعة. فمن دون هذه الاستثمارات، ستظل تكاليف تشغيل المشاريع مرتفعة، كما ستبقى جودة الخدمات المقدمة متدنية.
4. تعزيز رأس المال البشري والاقتصاد الرقمي: يعد تطوير رأس المال البشري من المحاور الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، الأمر الذي يتطلب إعادة توجيه جزء من النفقات التشغيلية للدولة نحو تحسين مخرجات قطاعي التعليم والصحة. ويتجاوز هذا التغيير مجرد إعادة تخصيص الموارد، ليشمل تبني نهج تنموي جديد يعزز مكانة المواطن العراقي ضمن العقد الاجتماعي، ويمنحه الفرصة ليكون فاعلاً اقتصادياً منتجاً. علاوة على ذلك، فإن تعزيز دور القطاع الخاص، مع التركيز على الاقتصاد الرقمي، من شأنه أن يمكن المواطنين من تحقيق إمكاناتهم الكامنة والمساهمة الفعالة في عملية التنمية.
5. تعزيز المنافسة وإصلاح القطاع العام: يتطلب الاقتصاد العراقي إعادة هيكلة قطاعه العام الضخم والقطاع الخاص الذي تحكمه علاقات سياسية، بما يعزز المنافسة ويرفع من كفاءة الأداء الاقتصادي. فالمنافسة العادلة عنصر أساسي في خلق الفرص الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. إذ يسهم تمكين الشركات من التنافس وفق مبدأ تكافؤ الفرص في رفع مستوى دخل الأسر من خلال خفض الأسعار، وتحفيز الابتكار والتقدم التكنولوجي، مما يعزز النمو الاقتصادي ويحدّ من

التفاوت في توزيع الدخل. كما أن خصخصة بعض الشركات المملوكة للدولة يمكن أن تلعب دوراً رئيساً في تحسين بيئة الأعمال، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي.

ثانياً: الفرص المستقبلية للتنويع الاقتصادي وفق الخطط الاستراتيجية:

تسعى الخطط الاقتصادية إلى إصلاح الهياكل الاقتصادية وتحقيق نمو متوازن يعزز التكامل بين مختلف القطاعات داخل الاقتصاد الوطني. كما تهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية وزيادة مرونة الاقتصاد لمواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، والحدّ من آثارها على الاقتصاد الكلي، مثل التضخم واختلال ميزان المدفوعات. وحتى تكون هذه الخطط قابلة للتطبيق بفعالية، **ينبغي أن تتسم بعدة خصائص رئيسة، وهي: (محسن، 2023: 260) (الفتلاوي والفتلاوي، 2024: 484-486)**

1. القابلية للتنفيذ الفعلي، بحيث تصاغ وفق الإمكانات الاقتصادية والموارد المتاحة.
2. الشمولية والمرونة، مما يتيح تعديلها وفق المتغيرات الاقتصادية المختلفة.
3. وضع مراحل تنفيذية واضحة، بحيث يتم تطبيقها بشكل تدريجي ومدروس على المدى الطويل.

والمحاور الرئيسة للخطط الاقتصادية في العراق:

1. تطوير القطاع الصناعي وتعزيز القدرة التنافسية: تسعى الخطة الاقتصادية إلى إنشاء منشآت صناعية كبرى متكاملة عبر شراكات مع شركات محلية وأجنبية ذات كفاءة عالية. وتتضمن الخطة إنشاء (25) شركة صناعية كبرى كثيفة الطاقة في مجالات الصناعات المعدنية، والكيميائية، والبتروكيميائية، والهندسية، على أن يرتفع العدد إلى (200) شركة بحلول عام 2030. ويتوقع أن تسهم هذه المشاريع في تحسين القدرات الإنتاجية للصناعات القائمة، حيث تسعى الخطة إلى رفع الطاقة الإنتاجية للصناعات المحلية من (40%) عام 2022 إلى (80%) عام 2030، مما يعزز كفاءة الإنتاج وصولاً إلى المستويات العالمية.
2. تمكين القطاع الخاص وتحفيز ريادة الأعمال: تسعى الاستراتيجية الاقتصادية إلى إعادة هيكلة قطاع الصناعة لصالح القطاع الخاص، حيث تهدف إلى تأسيس (5000) شركة صغيرة ومتوسطة بحلول عام 2024، على أن يصل العدد إلى (15,000) شركة بحلول عام 2030، بحيث تساهم الشركات الخاصة بنسبة (75%) في إجمالي النشاط الصناعي. كما تتضمن الخطة إعادة هيكلة الشركات العامة من خلال تحويل (50%) من مؤسسات القطاع العام إلى شركات مساهمة تُطرح أسهمها في سوق الأوراق المالية، وصولاً إلى نسبة تحويل تبلغ (80%) بحلول عام 2030.
3. تحسين البنية التحتية الصناعية والمعرفية: تتضمن الخطة توسيع نطاق المدن الصناعية والتكنولوجية، بحيث يتم إنشاء مدينة صناعية في كل محافظة بحلول عام 2030، إضافة إلى ثلاث مدن تكنولوجية متقدمة، وإكمال مشروع مدينة خور الزبير الصناعية الكبرى. كما تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز دور شركات تكنولوجيا المعلومات في دعم كفاءة التصنيع، وتطوير رأس المال البشري من خلال برامج تدريبية مكثفة لرفع كفاءة القوى العاملة.
4. إرساء نظام حوكمة فعال لدعم التنمية الاقتصادية: تركز الخطط الاقتصادية على تقليل الدور المركزي في التخطيط والإدارة، والانتقال نحو نموذج حوكمة يتمتع بالكفاءة ويشمل جميع الأطراف المعنية في عملية التنمية. وتشمل هذه الجهود تأسيس مجلس التنسيق الصناعي، الذي سيكون مسؤولاً عن ضمان التكامل بين الجهات الاقتصادية المختلفة، وتعزيز آليات الرقابة والتقييم، فضلاً عن الانتقال التدريجي نحو اللامركزية في صنع القرار الاقتصادي.
5. تعزيز مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني: تهدف الخطة إلى رفع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى (5.2%) بحلول عام 2023، وتحقيق معدل نمو يصل إلى (8.4%) عبر زيادة المساحات المزروعة، وتوسيع استخدام المعدات والآلات الحديثة لتعزيز الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.
6. تطوير قطاع الطاقة وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي: تشمل الخطط الاقتصادية رفع إنتاج الغاز الطبيعي إلى (3500) مليون قدم مكعب قياسي يومياً، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، إلى جانب تصدير المشتقات النفطية بمعدل (900) ألف برميل يوميًا بحلول عام 2023، وذلك من خلال إعادة تأهيل المصافي القائمة وإنشاء مصافٍ جديدة.
7. زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع الكهرباء: تسعى الخطة الخمسية إلى رفع القدرة الإنتاجية لمنظومة الكهرباء في العراق لتصل إلى (20,869) ميغاواط بحلول عام 2023، مع هدف استراتيجي للوصول إلى (53,147) ميغاواط من خلال تنفيذ مشاريع جديدة وصيانة المحطات القائمة. كما تتضمن الخطة تحويل المحطات الغازية البسيطة إلى محطات مركّبة، مما سيضيف (4,584) ميغاواط إلى الشبكة الكهربائية، مما يسهم في تعزيز استقرار إمدادات الطاقة ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية.

ثالثاً: استراتيجيات مقترحة لتطوير القطاعات الاقتصادية في العراق:

تتطلب التنمية الاقتصادية المستدامة تبني استراتيجيات فاعلة تهدف إلى تحسين كفاءة القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتعزيز قدرتها التنافسية، ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا الخصوص، يمكن اقتراح مجموعة من الاستراتيجيات

التي تستهدف تطوير القطاعات الرئيسة في الاقتصاد العراقي، بما يشمل الزراعة، والصناعة، والخدمات المالية والسياحية، مع الأخذ بعين الاعتبار تحديات تغير المناخ وتأثيرها على هيكل الاقتصاد الوطني، **كالآتي: (محيسن واخرون، 2024: 615-616) (الياسري والعكيلي، 2024: 592-593)**

1. تطوير القطاع الزراعي: يمكن تحقيق نهضة في القطاع الزراعي العراقي من خلال مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تحسين الإنتاجية وتعزيز الأمن الغذائي، **ومنها:**

أ. إدخال التكنولوجيا الزراعية الحديثة من خلال استخدام الآلات والمعدات المتطورة التي تساهم في تحسين جودة المنتجات الزراعية، وزيادة الكميات المنتجة مع تقليل التكاليف الزمنية والمالية والجهدية.
ب. دعم الفلاحين وتطوير مهاراتهم عبر برامج إرشادية متخصصة تحثهم على زراعة المحاصيل الاستراتيجية الملائمة للبيئة العراقية، بما يعزز الإنتاجية ويحد من الهدر في الموارد الطبيعية.
ج. حماية المنتج الوطني من خلال فرض الضرائب والرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة، بما يتناسب مع طبيعة السلع المحلية، مما يساهم في تحقيق إيرادات إضافية للدولة.
د. إنشاء مشاريع زراعية استراتيجية تسهم في تقليل معدلات البطالة، لا سيما في المجالات الزراعية التي تمتلك فيها العراق ميزة نسبية من حيث الموارد الطبيعية والمناخ.
ه. تطوير أنظمة الري الحديثة عبر إدخال تقنيات متقدمة مثل الري بالتنقيط والرش، وبناء سدود جديدة لخزن مياه الأمطار ومياه نهري دجلة والفرات، مما يضمن توفير الموارد المائية على مدار العام، خصوصاً خلال فصل الصيف.
و. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الزراعي، لا سيما من الدول التي تمتلك بيئات مناخية مشابهة للعراق، وذلك من خلال التعاون المشترك ونقل التكنولوجيا الزراعية الحديثة.

2. تطوير القطاع الصناعي: يعد القطاع الصناعي ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد العراقي، **ويمكن تطويره من خلال الاستراتيجيات الآتية:**

أ. إعادة تأهيل المصانع المتوقفة وفق أولويات مدروسة، تشمل المصانع الحيوية مثل مصانع الحديد، والزجاج، والإطارات، مع تبني التقنيات الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والروبوتات الصناعية، لتعزيز الإنتاجية وتقليل الفاقد.
ب. تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص عبر توفير بيئة قانونية واستثمارية داعمة، مما يتيح للقطاع الخاص الإسهام في التنمية الصناعية من خلال رؤوس الأموال والخبرات الإدارية والتقنية.
ج. الاستفادة من الكفاءات الوطنية عبر استقطاب الخبرات المحلية المؤهلة، وتمكينها من لعب دور في تطوير العمليات الإنتاجية والبحث والتطوير الصناعي.
د. دعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل عمليات الإقراض الميسر، وتوفير الحوافز الضريبية، مما يساهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية.

3. تطوير قطاع الخدمات المالية والسياحية: يشكل قطاعا المصارف والسياحة عنصرين أساسيين في التنويع الاقتصادي للعراق، **ويمكن دعمهما عبر الإجراءات الآتية:**

أ. تحديث القطاع المصرفي من خلال إدخال التكنولوجيا المالية الحديثة، وتوسيع استخدام نظم الدفع الإلكتروني، مما يسهم في تسهيل المعاملات المالية وتعزيز الشمول المالي.
ب. تطوير السوق المالي عبر تنشيط عمل شركات التأمين، وتوسيع نطاق طرح الأسهم، مما يساعد في زيادة الموارد الاستثمارية لهذه المؤسسات ويدعم الاقتصاد الوطني.
ج. تشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تأسيس مصرف متخصص بتمويل هذه المشاريع، والاستفادة من التجربة الألمانية في دعم المشاريع الناشئة.
د. تحفيز قطاع السياحة عبر تطوير البنية التحتية، وتبسيط إجراءات الحجز والدفع الإلكتروني، مما يعزز قدرة العراق على جذب السياح وتقليل التكاليف التشغيلية للمرافق السياحية.
ه. الترويج للمعالم السياحية والتراثية باستخدام وسائل الإعلام الحديثة والحملات التسويقية العالمية، مما يساهم في تعزيز الإيرادات السياحية وزيادة عدد الزوار الدوليين.
و. إنشاء حاضنات أعمال للخدمات السياحية والمالية، وتقديم الدعم الفني والإداري لرواد الأعمال، مع الاستفادة من تجربة مصر في تطوير حاضنات الأعمال السياحية.

4. التكيف مع تغير المناخ وتعزيز الاستدامة الاقتصادية: يعد تغير المناخ من أبرز التحديات التي تزيد من الاعتماد الريعي على قطاع النفط في العراق. **ولذلك، فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب:**

أ. وضع استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ، من خلال التركيز على التكامل بين المياه والزراعة والفقر، مما يسهم في تقليل التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على الاقتصاد والمجتمع.
ب. تبني سياسات لتخفيف الانبعاثات الكربونية في قطاع الطاقة، عبر التحول إلى مصادر طاقة نظيفة وتعزيز الكفاءة في استهلاك الموارد الطبيعية.
ج. إجراء إصلاحات مالية وهيكلية لضمان تحول العراق إلى اقتصاد أقل اعتماداً على الوقود الأحفوري، مع تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية في ظل التحولات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر.

5. تطوير القطاع الخاص وجذب الاستثمارات في العراق: يعد تطوير القطاع الخاص ضرورياً لدعم الاقتصاد العراقي، مما يتطلب إصلاحات شاملة تشمل الخصخصة، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التمويل والاستثمار.

أ. استراتيجيات تطوير القطاع الخاص:

- الاستفادة من تجارب الخصخصة العالمية لتقييم وتحويل المشاريع العامة بفعالية.
- تبني سياسة اقتصادية متكاملة لإعادة الإعمار وتحفيز القطاعات الإنتاجية.
- تطوير النظام المصرفي عبر اعتماد التكنولوجيا وتسهيل الإقراض.
- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار الخاص لتمويل المشاريع التي تقلل البطالة.

ب. تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمارات:

- تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي لحماية المستثمرين.
- سن تشريعات استثمارية حديثة لتسهيل الأعمال وتقديم الحوافز.
- تحسين البنية التحتية عبر تطوير النقل والكهرباء والاتصالات.
- إنشاء قاعدة بيانات شفافة لتوفير المعلومات للمستثمرين.
- تعزيز الحوكمة ومؤسسات المجتمع المدني لضمان الشفافية والنزاهة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. يعاني الاقتصاد العراقي من هيمنة القطاع النفطي، مما يجعله عرضة للتقلبات العالمية، ويؤكد الحاجة الملحة لتنويع مصادر الدخل من خلال تطوير القطاعات غير النفطية.
2. ضعف السياسات الاقتصادية وعدم استقرار الإطار القانوني والمؤسسي يعيق تحقيق التنمية المستدامة ويؤثر سلباً على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
3. تراجع الاستثمار في البنية التحتية، خاصة في مجالات الطاقة، النقل، والخدمات الأساسية، يشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي ويزيد من تكاليف الإنتاج والتشغيل.
4. يشكل الفساد الإداري والمالي عقبة رئيسة أمام التنمية، مما يتطلب تعزيز الشفافية، تفعيل آليات الرقابة، وتعزيز دور المؤسسات المستقلة في محاربة الفساد.
5. ضعف بيئة الأعمال والإجراءات البيروقراطية يعوقان نمو القطاع الخاص، مما يستدعي تبسيط القوانين، تيسير الحصول على التمويل، وتحفيز ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
6. التحولات العالمية في مجال الطاقة والتغير المناخي تفرض على العراق إعادة النظر في استراتيجياته الاقتصادية، والتوجه نحو مصادر طاقة بديلة، وتعزيز كفاءة استهلاك الموارد.

ثانياً: التوصيات:

1. يجب على العراق الاستثمار في تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة لتقليل الاعتماد على النفط، من خلال توفير حوافز استثمارية، وتقديم الدعم اللازم للقطاع الخاص، وتنفيذ مشاريع استراتيجية لتوسيع هذه القطاعات.
2. من الضروري دعم الابتكار والتكنولوجيا في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل الصناعات التحويلية، تكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة، من خلال تطوير بيئة حاضنة للابتكار وتقديم حوافز للشركات التكنولوجية.
3. تطبيق إصلاحات تشريعية تشمل تبسيط الإجراءات الإدارية، تطوير قوانين حماية المستثمرين، وضمان حقوق الملكية الفكرية، مما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية ويعزز المنافسة في السوق.

4. من الضروري تحسين البنية التحتية للنقل والطاقة والاتصالات، مع التركيز على تطوير المناطق الصناعية والمراكز اللوجستية لتحفيز التجارة الداخلية والخارجية، ودعم القطاعات غير النفطية.
5. يتعين على الحكومة توفير تمويل ميسر وتدريب للأعمال الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر هذه المشاريع محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والتوظيف. ويجب تشجيع ريادة الأعمال من خلال برامج حاضنات الأعمال وتوفير الموارد المالية اللازمة.
6. يجب على العراق الاستثمار في تطوير مصادر الطاقة البديلة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، لتعزيز استقلالية الاقتصاد العراقي عن النفط، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.
7. ينبغي على العراق الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في التنمية الاقتصادية، واتباع سياسات مرنة لمواكبة التغيرات في الأسواق العالمية.
8. يجب تشجيع الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لدعم مشاريع التنويع الاقتصادي، وتحقيق التوازن بين دور الدولة في تنظيم السوق ودور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية.

References

1. تمرخان، ديلان رمضان، الادريسي، امين محمد سعيد (2024). تنويع مصادر الدخل في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة 1975-2022 (دراسة تحليلية اقتصادية). مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (20)، العدد (67)، (الجزء الأول)، 36-18.
2. حسين، بيداء رزاق (2023). التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام في ظل أجندة التنمية المستدامة 2030 للاقتصاد العراقي. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد (3)، العدد (1)، 188-208.
3. الخزرجي، أحمد يونس جبار (2024). أثر تنويع مصادر الدخل في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022). مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (20)، العدد (66)، (الجزء الثاني)، 80-59.
4. شاكر، ابتهال ناهي، خضير، حامد عبدالحسين، و محمد، علي نعمة (2022). التنويع الاقتصادي في العراق: الواقع والتحديات والحلول. مجلة وارث العلمية، المجلد (4)، العدد (9)، 251-273.
5. الشمري، مايح شبيب (2023). التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل: مقومات لإصلاح الاقتصاد الريعي في العراق. سياسات مقترحة وخيارات استراتيجية. مجلة وارث العلمية، المجلد (5)، العدد (عدد خاص)، 35-49.
6. عبدالكاظم، زينة شاكر (2024). السياسة المالية وأثرها في التنويع الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية للمدة (2004-2022). مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (16)، العدد (2)، 386-408.
7. العراقي، بشار أحمد، الشرابي، محمد يونس محمد، الصائغ، نمير أمير (2024). التنويع الاقتصادي في العراق: الواقع والضرورات والتحديات. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (16)، العدد (1)، 18-32.
8. عواد، خالد روكان، عبدالخضر، نغم حميد، خزام، رباب ناظم (2024). دور الإصلاح الاقتصادي في تنويع مصادر الدخل في العراق للمدة 2004-2020. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (22)، العدد (80)، 205-191.
9. العيساوي، عبدالكريم جابر شنجار، و عبدالحسين، بهاء عبدالوهاب (2022). سبل النهوض بالتنويع الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003: المحددات والفرص. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد (1)، العدد (65)، 355-378.
10. الغرابي، قمر ماجد، و الحلو، عقيل حميد (2022). محددات التنويع الاقتصادي وكيفية تحقيقه واتخاذ الموازنة الصفرية كبديل عن موازنة البنود في الاقتصاد العراقي. مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد (14)، العدد (4)، 15-35.
11. الفتلاوي، مصطفى وسام محمد، و الفتلاوي، سلام كاظم شاني (2024). أثر سياسة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004 – 2021). مجلة أهل البيت، المجلد (19)، العدد (2)، 477-505.
12. فقير، كمال و يوسفات، علي (2020). التنويع في مصادر الدخل وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية لحالة الامارات العربية المتحدة)، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد (3)، العدد (2)، 1-15.
13. كاظم، بيداء جواد، و فياض، اسراء كاطع (2023). دور تنويع أنشطة بعض القطاعات الاقتصادية في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020). مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (15)، العدد (49)، 364-378.
14. الكرعاوي، اميرة عبود مرزه (2021). الدولة الريعية في عصر انخفاض النفط: الاتجاه نحو إصلاح وتنويع الاقتصاد العراقي. مجلة وارث العلمية، المجلد (3)، العدد (عدد خاص)، 24-35.
15. محسن، أسعد رحيم (2023). فرص التنويع الاقتصادي ودورها التنموي في العراق. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (15)، العدد (3)، 244-265.
16. محيسن، شيماء رشيد، مستور، سهيلة عبدالزهرة، الطائي، علي عمران حسين (2024). التنويع الاقتصادي مسار لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي للمدة 2005-2021. مجلة وارث العلمية، المجلد (6)، العدد (عدد خاص)، 610-617.
17. موسى، حيدر طالب (2020). التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وامكانات المستقبل. مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (10)، العدد (1)، 100-117.
18. نعمة، فاطمة تركي، عواد، نوف علي، راضي، خليل حميد (2024). التنويع الاقتصادي والقدرة التنافسية للصادرات – العراق حالة دراسية. مجلة نسق، المجلد (42)، العدد (9)، 199-225.
19. الياسري، نغم حميد عبدالخضر، العكيلي، رباب ناظم خزام (2024). هشاشة الاقتصاد العراقي ومتطلبات التنويع الاقتصادي. مجلة وارث العلمية، المجلد (6)، (عدد خاص)، 584-594.